

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥

نيويورك، ٢-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط

تقرير مقدم من جمهورية إيران الإسلامية

وفقا للفقرة الفرعية ٧ من الفقرة ١٦ (المسائل الإقليمية) من فرع الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ المتعلق بالمادة السابعة من المعاهدة، التي تتناول خطوات تعزيز تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق غايات وأهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، تفيد جمهورية إيران الإسلامية بما يلي:

١ - في عام ١٩٧٤ بدأت إيران لأول مرة فكرة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية بوصفها تديبرا هاما لنزع السلاح في منطقة الشرق الأوسط، وتلى ذلك، القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومنذ عام ١٩٨٠، تتخذ الجمعية العامة للأمم المتحدة سنويا، بتوافق الآراء، قرارا بشأن هذه المسألة. ويتجلى في استمرار اتخاذ هذا القرار في الجمعية العامة للتأييد العالمي لتعزيز السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط من خلال تحقيق منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة.

٢ - وكدولة طرف في معاهدة عدم الانتشار، تلتزم جمهورية إيران الإسلامية التزاما تاما بتعهداتها الدولية وتؤمن بأن هذا الصك الدولي هو حجر الزاوية في نزع السلاح وعدم الانتشار. وسيضمن التقيد الشامل بهذه المعاهدة، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، على نحو فعال إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في المنطقة. وإسرائيل، في الوقت الحاضر، هي الدولة الوحيدة غير الطرف في معاهدة عدم الانتشار في المنطقة. ورغم الدعوات المتكررة من جانب المجتمع الدولي الميينة في القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، وما يتصل به من قرارات الجمعية العامة وقرارات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة المؤتمر الإسلامي،

فإن إسرائيل، لثقتها في الدعم السياسي والعسكري الذي تتلقاه من الولايات المتحدة، لم تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار ولم تضع مرافقها النووية التي لا مسوغ لها تحت الضمانات كاملة النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية. بل إن إسرائيل لم تعلن حتى نيتها الانضمام إلى المعاهدة. إن ما تقوم به إسرائيل من أنشطة نووية سرية، بدعم من الولايات المتحدة، يهدد بشكل خطير السلام والأمن الإقليميين ويعرّض نظام منع الانتشار للخطر.

٣ - وقد أكد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠ مجدداً أهمية قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. ونظراً للأحكام الهامة لهذا القرار، تتوقع جمهورية إيران الإسلامية وغيرها من دول المنطقة بحق أن ينفذ هذا القرار على وجه السرعة، ولا سيما من جانب الدول المشتركة في تقديمه وهي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بوصفها الدول المودعة لمعاهدة عدم الانتشار.

٤ - إن تقييد إسرائيل غير المشروط بمعاهدة عدم الانتشار وإبرام اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية يؤدي، دون شك، إلى التحقيق المبكر لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. أما التفاوض عن الالتزامات التي تضطلع بها الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار بتبنيها لهذا القرار الهام فلن يؤدي إلا إلى تشجيع إسرائيل على مواصلة بقائها مصدراً للخطر وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط بالاستهزاء برغبة المجتمع الدولي والبقاء خارج مجموعة معاهدة عدم الانتشار ونظام الضمانات الشاملة. وفي هذا السياق، نعتقد أن التقارير الوطنية التي لا تتصدى للآثار السلبية التي تترتب على صلف إسرائيل بالنسبة للانضمام لمعاهدة عدم الانتشار، كتقرير استراليا المقدم في الدورة الثالثة للجنة التحضيرية (NPT/CONF.2005/PC.III/8)، ليست فعالة بالدرجة التي يجب أن تكون عليها فيما يتعلق بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

٥ - وتنفيذاً للالتزامات جمهورية إيران الإسلامية بموجب معاهدة عدم الانتشار، وعلى وجه التحديد، بموجب المادتين الثانية والثالثة من المعاهدة، كرست الجمهورية الإسلامية جميع مرافقها النووية للأغراض السلمية، وهي تحت الضمانات كاملة النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعلاوة على ذلك، ومن أجل المساهمة في تحقيق عالم خالٍ من أسلحة الدمار الشامل ولا سيما في الشرق الأوسط، وقّعت إيران على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعلى البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما صدقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥. فسجل إيران الرفيع، بين بلدان الشرق الأوسط، للانضمام

لصكوك عدم الانتشار ونزع السلاح ليس دليلا واضحا على التزامنا بقضية نزع السلاح وعدم الانتشار فحسب، بل هو أيضا دليل على جهودنا الصادقة المبذولة من أجل الهدف السامي المتمثل في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٦ - وفي الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف في مجال نزع السلاح الذي تجريه جمهورية إيران الإسلامية مع بعض الدول الأطراف في المعاهدة، وخصوصا مع بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وأعضاء الاتحاد الأوروبي، وكذلك في البيان المشترك الصادر في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ من قِبَل إيران ووزراء خارجية ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة، دأبت إيران على حث هذه الدول على المساهمة الفعلية في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

٧ - وتعتقد جمهورية إيران الإسلامية اعتقادا جازما أن الاتفاق على خطة عمل وجدول زمني لتحقيق شمولية معاهدة عدم الانتشار، لا سيما في الشرق الأوسط، ينبغي أن يعطى الأولوية الأولى في برنامج كافة الأطراف في معاهدة عدم الانتشار، خصوصا الدول الحائزة للأسلحة النووية. وينبغي أن يمارس ضغط أكبر على إسرائيل كي تنضم إلى معاهدة عدم الانتشار، فوراً ودون شروط، وتضع كافة مرافقها النووية تحت الضمانات كاملة النطاق للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل تمهيد السبيل للهدف الذي طال انتظاره وهو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٨ - وترى جمهورية إيران الإسلامية أنه، انتظارا لتحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، لا ينبغي لأي بلد في المنطقة أن يطور أسلحة نووية أو ينتجها أو يجربها أو يحوزها، ولا أن يسمح بوضع أسلحة نووية أو أجهزة منفجرة نووية على أراضيها، أو على الأراضي التي تخضع له، وعليه أن يمتنع عن اتخاذ إجراءات تتعارض مع نص وروح معاهدة عدم الانتشار وغيرها من القرارات والوثائق الدولية التي تتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٩ - إن جمهورية إيران الإسلامية تعتقد أن لمؤتمرات استعراض معاهدة عدم الانتشار دورا هاما في تحقيق إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وينبغي لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ أن ينشئ هيئة فرعية في إطار اللجنة الرئيسية الثانية للنظر في هذه المسألة وتقديم توصيات محددة بشأن اتخاذ خطوات عاجلة وعملية لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذته مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وبشأن الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض المعاهدة.